الخطة الإستراتيجية

لوزارة الداخلية للأعوام

(2024 - 2026)

الوطن
الله
الملك
وزارة الداخلية
22

المملكة الأردنية الهاشمية
The Hashemite Kingdom of Jordan
أمن
تنمية
إدارة
وزارة الداخلية
Ministry of Interior

الفهـــــــرس

العنوان	رقم الصفحة
- الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية	7
- المقدمة	9 - 8
- من أقوال صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المفدى	10
- المهام والواجبات الرئيسية لوزارة الداخلية	12 - 11
- الأهداف الوطنية	13
- الرؤية والرسالة	14
- القيم الجوهرية	14
- التحليل الرباعي (SWOT Analysis)	15
- تحليل البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف).	16 - 15
- تحليل البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات).	17 - 16
- مصفوفة تعزيز نقاط القوة	18
- فرص التحسين الخاصة بمعالجة نقاط الضعف	19
- مصفوفة المبادرات الخاصة بإستثمار فرص التحسين	20
- مصفوفة المبادرات المتعلقة بالحد من التهديدات	21
- الأهداف الإستراتيجية.	22
- الأهداف التشغيلية	23
- مصفوفة الأهداف	24
- مؤشرات الأداء الرئيسية	28 - 25
- قائمة الشركاء	30 - 29

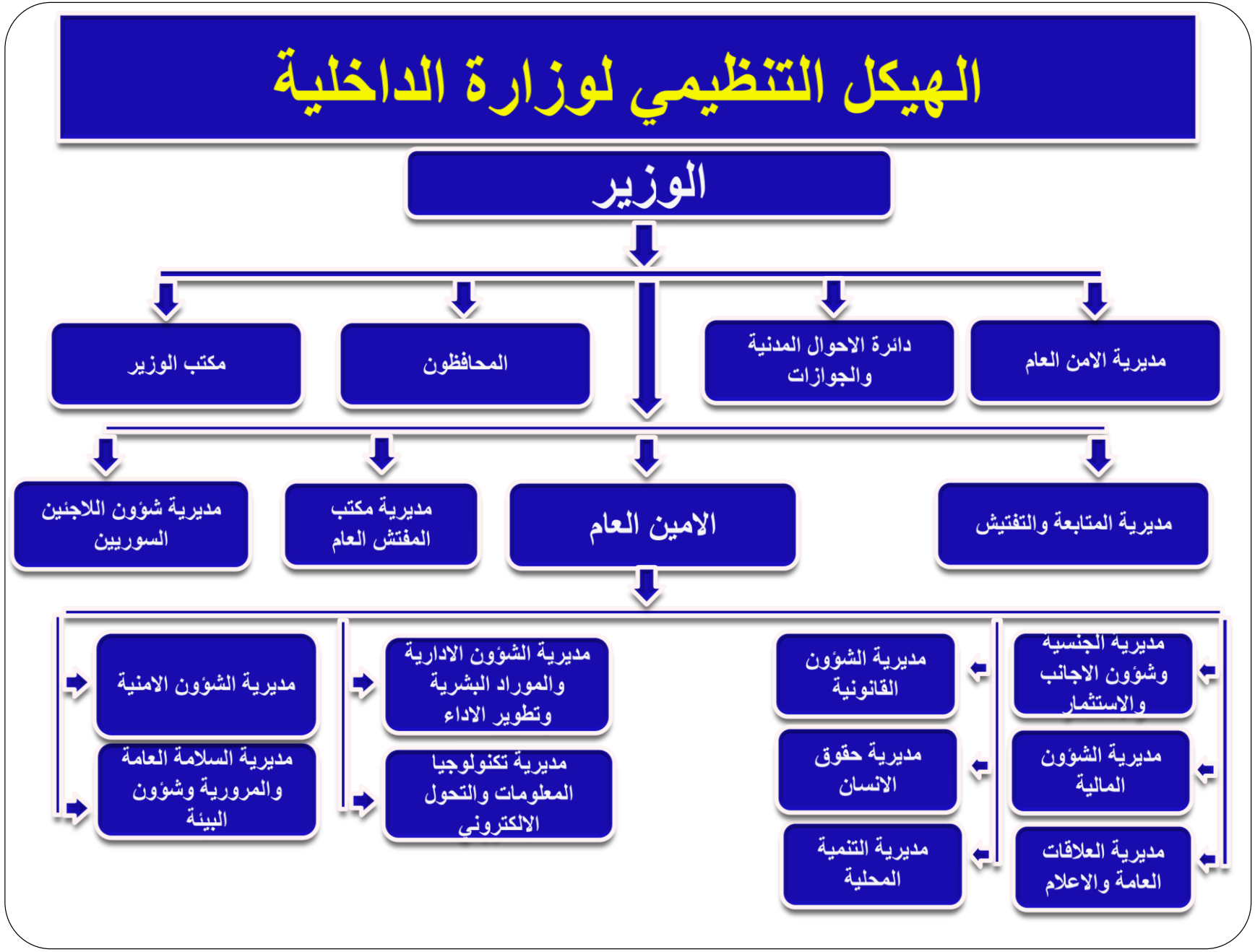
الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية
الوزير
مكتب الوزير
المحافظون
دائرة الاحوال المدنية والجوازات
مديرية الامن العام
مديرية شؤون اللاجئين السوريين
مديرية مكتب المفتش العام
الامين العام
مديرية المتابعة والتفتيش
مديرية الشؤون الامنية
مديرية السلامة العامة والمرورية وشؤون البيئة
مديرية الشؤون الادارية والموراد البشرية وتطوير الاداء
مديرية تكنولوجيا المعلومات والتحول الالكتروني
مديرية الشؤون القانونية
مديرية حقوق الانسان
مديرية التنمية المحلية
مديرية الجنسية وشؤون الاجانب والاستثمار
مديرية الشؤون المالية
مديرية العلاقات العامة والاعلام

المقدمــة

تأسست وزارة الداخلية بالتزامن مع تشكيل أول حكومة مركزية في شرق الأردن عام 1921م تعبيراً عن الإرادة الوطنية في تحقيق الأمن والإستقرار للمواطنين والمقيمين كركيزة أساسية لبناء الدولة الأردنية ومؤسساتها. وأُنيط بها العديد من المهام من أبرزها الحفاظ على الأمن والسلامة العامة والنظام العام وحماية الأرواح والممتلكات العامة والخاصة وتوفير الخدمات. ومنع الجريمة والوقاية منها بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف والعنف ونشر مفاهيم الوسطية والإعتدال والتعايش السلمي لتعزيز القيم الإنسانية النبيلة. كما أخذت وزارة الداخلية على عاتقها تنفيذ رؤى ومبادرة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم في التنمية الوطنية الشاملة. من خلال الدور التنموي الذي أُنيط بالمحافظين في الإشراف ومتابعة المشاريع التنموية في المحافظات لتطوير وتحسين الخدمة المقدمة للمواطنين بهدف الإرتقاء بالمستوى المعيشي لهم وفي كافة المجالات.

وإيماناً من الإدراة العليا بأهمية التخطيط الإستراتيجي بشكل عام وأهميتهِ لوزارة الداخلية بوجه خاص ودوره في تحقيق الموائمة بين موارد وإمكانيات الوزارة وبين مقومات وعناصر البيئة الخارجية المحيطة. في محاولة لإستغلال ما هو متاح من فرص وتجنباً للتهديدات التي قد تعيق عمل الوزارة . فقد دأبت الوزارة على إتباع منهجية علمية واضحة لإعداد وتقييم الخطط الإستراتيجية للوزارة مبنية على مبدأ مشاركة كافة الموظفين. من خلال تشكيل لجنة فنية لإعداد مسودة الخطة الإستراتيجية إضافة الى لجنة عليا لمناقشة مسودة الخطة الإستراتيجية ومن ثم إعتمادها. وعليه جاءت الخطة الإستراتيجية الحالية للأعوام (2024-2026) لتحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية المنبثقة والمنسجمة مع الأهداف والتوجهات الوطنية التي تضمنتها خارطة طريق تحديث القطاع العام ورؤية التحديث الإقتصادي والرؤى الملكية السامية وكتب التكليف السامي. وذلك ضمن ثلاثة محاور وهي :-

أولاً – محور الأمن : من خلال المساهمة بتحقيق الأمن الوطني بمفهومه الشامل والمحافظة على النظام العام والسلامة العامة والآداب العامة.

ثانياً – محور التنمية : وهو الدور المناط بالسادة المحافظين بإعتبارهم رؤساء المجالس التنفيذية في المحافظات من خلال الإشراف على تنفيذ المشاريع التنموية ومتابعتها والعمل على تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين بهدف الإرتقاء بمستواهم المعيشي وتوفير المناخ الملائم للإستثمار وتشجيعه في كافة محافظات المملكة.

ثالثاً – محور الإدارة : من خلال بناء القدرات المؤسسية للحكام الإداريين والموظفين وإيلاء الجانب التدريبي والتأهيلي الأهمية اللازمة لتمكين كافة الموظفين وبمختلف المستويات الإدارية من القيام بالواجبات المنوطة بهم على أكمل وجه. هذا بالإضافة إلى تقديم أفضل الخدمات للمواطنين والأجانب المقيمين والمستثمرين وإتاحتها إلكترونيا بهدف تقليل الوقت والكلفة والجهد عليهم.

ولغايات ضمان تنفيذ الأهداف الإستراتيجية الواردة بهذه الخطة بكفاءة وفاعلية فقد تضمنت الخطة الإستراتيجية (2024-2026) أهداف تشغيلية منبثقة عن الأهداف الإستراتيجية سيتم متابعة نسب الانجاز عليها من خلال عدد من مؤشرات الأداء الرئيسية والمستهدفات التي وضعت بإسلوب علمي ومنهجي دقيق تقيس نسب الإنجاز الحقيقية وتعطي التصور الحقيقي لمستوى الإنحراف في الأداء إن وجد بهدف تصويبه.

وختاماً فإن وزارة الداخلية بكافة موظفيها في مختلف المستويات الإدارية لن تألو جهداً في تحقيق أهدافها الإستراتيجية بكفاءة وفاعلية وتذليل كافة العقبات والتحديات للوصول إلى هذه الأهداف. وبالتالي تحقيق التميز في الأداء على مستوى الوزارات والمؤسسات الأردنية من جهة وعلى مستوى وزارات الداخلية في المنطقة والإقليم.

من أقوال صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المفدى

- (فلنبدأ عامنا الأول في المئوية الثانية من دولتنا مصممين على البناء على ما أنجزه الآباء والأجداد لنكمل مسيرة التطوير ونتجاوز ما نواجه من تحديات . بعزم لا يلين . وبإرادة صلبة . وبتخطيط مؤسسي سليم . وبرؤية واضحة) .
- (وأنا أرى ملامح ذلك المستقبل بكل وضوح . نريده مستقبلاً مشرقاً نعزز فيه أمننا وإستقرارنا. ونمضي خلاله في مسيرة البناء إلى آفاق أوسع من التميز والإنجاز والإبداع).
- (ونحن نعرف جميعاً أن الثورة التكنولوجية توفر فرص لإعادة هندسة القطاع العام بطرق مبتكرة . فمن شأن أتمتة التعاملات الرسمية أن تجعل تقديم الخدمات العامة عملية أكثر سلاسة وكفاءة وشفافية).
- (يجب أن نُترجم رؤيتنا للمستقبل الذي نريد. واقعاً يعيشه كل أبناء شعبنا الأبي وبناته. وهذا يتطلب منا أن نرسم مستقبلنا الذي نطمح إليه. وأن نمضي نحوه بتطوير أدوات عملنا وتحديثها لتواكب شروط النجاح في عالم سمته التغيير المستمر) .

المهام والواجبات الرئيسية
لـــــوزارة الداخليـــــة

تقوم وزارة الداخلية بعدد من المهام والواجبات والتي من خلالها تمارس دورها في مختلف المجالات ويمكن تحديد المهام والواجبات الرئيسية بما يلي:-

اولاً : المهام والواجبات الأمنية :-

- إتخاذ التدابير والإجراءات الخاصة بحفظ الأمن والنظام العام والأداب والسلامة العامة ومنع الجريمة والعمل على الحيلولة دون وقوعها.
- التأكيد على مبدأ سيادة القانون والحفاظ على هيبة الدولة بما لا يتعارض مع إستقلال القضاء والحريات العامة.
- تعزيز الوحدة الوطنية وقيم الولاء والإنتماء بين أبناء الوطن.
- حماية الحريات العامة وحقوق الإنسان في حدود الدستور والتشريعات المعمول بها.
- منح التراخيص والموافقات الأمنية للمهن التي تتطلب موافقة الوزارة وإصدار التعليمات والأسس والإجراءات الخاصة بذلك.
- النظر في طلبات منح الجنسية والتخلي عنها وإستعادتها ومنح وتجديد جوازات السفر الأردنية المؤقتة للحالات الإنسانية والخاصة وتنظيم دخول الأجانب وإقامتهم في المملكة .
- عقد الإتفاقيات لتعزيز التعاون الأمني والحماية المدنية.

ثانياً : المهام والواجبات الإدارية :-

- العمل على توفير الخدمات العامة للمواطنين في جميع مناطق المملكة من خلال الوحدات الإدارية وبالتنسيق مع كافة المؤسسات والأجهزة المعنية.
- الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وإتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذها بما في ذلك التنسيق بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.
- المشاركة في وضع السياسة العامة للسلامة المرورية.
- الإشراف على مختلف الفعاليات والنشاطات مع مراعاة أحكام قانون الإجتماعات العامة .
- الإشراف ومتابعة عمل الجمعيات والهيئات التي تقع ضمن إختصاص الوزارة.
- إدارة وتنسيق شؤون اللاجئين في المملكة .

ثالثاً : المهام والواجبات التنموية :-

- المساهمة في تعزيز نهج اللامركزية .
- المشاركة في إعداد الإستراتيجيات والخطط والموازنات على مستوى المحافظات ومتابعة تنفيذها.
- متابعة تنفيذ المشاريع الرأسمالية الخاصة بالمحافظات في جميع أنحاء المملكة .
- المساهمة في تعزيز الإقتصاد الوطني وتوفير البيئة الجاذبة للاستثمار في المحافظات.
- دراسة مطالب وإحتياجات المواطنين وترشيحها كمشاريع حكومية وإستثمارية تنموية.

الأهـــــداف الوطنيـــــة

تسعى وزارة الداخلية من خلال قيامها بواجباتها ومهامها والصلاحيات المنوطة بها. ومن خلال العمل مع كافة الوزارات والمؤسسات الوطنية. لتحقيق الأولويات التي أشار اليها جلالة الملك عبر خطاباته في العديد من المناسبات الوطنية. والأهداف الوطنية الواردة في خارطة طريق تحديث القطاع العام ورؤية التحديث الإقتصادي ورؤية الاردن 2025 . وذلك بهدف تحسين نوعية حياة ومستوى معيشة المواطن الأردني. وتعزيز الرفاه والأمان الإجتماعي وتحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص. ولعل من أهم الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة الداخلية في تحقيقها ما يلي :-

1. المحافظة على المجتمع آمن و مستقر.
2. تعزيز إستخدام أدوات التخطيط الحضري.
3. تحسين منظومة الإدارة العامة لتعزيز الأداء الفردي والمؤسسي وتطوير الخدمات الحكومية.
4. التحول الرقمي الكامل للخدمات الحكومية .
5. إعادة هندسة إجراءات العمليات الحكومية لتبسيطها وترشيقها وأتمتة ما أمكن منها داخل المؤسسات وفيما بينها.
6. خدمات حكومية متكاملة ومترابطة تمتاز بسهولة الوصول إليها.

الرؤية :-

مجتمع متميز أمنياً ومتقدم تنموياً على مستوى الإقليم.

الرسالة :-

دائرة حكومية تعمل بكفاءة وفاعلية للارتقاء بمستوى الخدمات الأمنية والإدارية والتنموية المقدمة لتعزيز الأمن والنظام العام وسيادة القانون وسرعة إنفاذه وتوفير البيئة التنموية المناسبة وذلك من خلال كادر وظيفي مؤهل بالتعاون والتنسيق مع كافة الشركاء .

القيم الجوهرية :-

- **العدل : وتعني تحقيق العدل في التعامل مع كافة الأطراف وإتخاذ القرارات المتزنة والمنطقية غير المنحازة.**
- **التشاركية والتكامل : وتعني العمل المشترك بروح الفريق الواحد والتعاون بين الموظفين من جهه وبين الوزارة وشركائها ومتلقي الخدمة من جهه أخرى تحقيقاً للمصلحة العامة.**
- **المبادرة والإبداع : وتعني القدرة على تقديم الأفكار الإبداعية التي تسهم في تطوير العمل وتعزيزه وحل المشكلات.**
- **الشفافية والنزاهة : وتعني الوضوح في التعامل والإفصاح عن القرارات التي تهم العمل ومتلقى الخدمة.**
- **المسؤولية والإنضباط: وتعني التقيد والإلتزام بالواجبات والمسؤوليات المطلوبة إستناداً إلى التشريعات.**

SWOT Analysis

التـــحلـيـــل الـــرباعـــي

قامـت وزارة الداخليـة بإعتمـاد تحليـل (SWOT) كـأداة لتحليـل وتقيـيم بيئتهـا الداخليـة والخارجيـة للوقـوف علـى نقـاط القوة والضعف والفـرص والتهديـدات. والعمـل مـا أمكـن علـى تعزيـز نقـاط القـوة ومعالجـة نقـاط الضـعف. وإسـتثمار الفـرص وتحديـد طـرق مواجهـة التهديـدات وفـرص التحسـين. وذلـك ضـمن الإمكانيـات المتاحـة للـوزارة. وبمـا يتناسـب مـع توجهـات الـوزارة المسـتقبلية ويحقق رؤيتها ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية.

تحلـيـــل البيئة الداخلية

- نقاط القوة (S) :-
  - دعم القيادات العليا للتطوير والتحسين.
  - وجود كوادر بشرية مؤهلة قادرة على القيام بواجباتها الوظيفية.
  - وجود مركز تدريبي متخصص في الوزارة.
  - التشاركية مع كافة الجهات ذات العلاقة.
  - وجود منظومة إلكترونية فاعلة وكفؤة.
  - وجود ثقافة تنظيمية راسخة ومتميزة.

نقاط الضعف (W) :-

- نقص في بعض الكوادر البشرية المتخصصة والمهن المساندة والإعتماد على 31٪ من إجمالي حجم العاملين في الوزارة من خلال الإنتداب من جهات أخرى.
- تدني حجم المخصصات المرصودة للمكافآت والتدريب والحوافز.
- تشعب صلاحيات الحاكم الإداري في أكثر من تشريع.
- ضعف آليات المتابعة والتقييم.
- عدم ملاءمة بيئة العمل في بعض الوحدات الإدارية.
- صعوبة الحصول على بعض البيانات اللازمة التي تمكن متخذ القرار من إتخاذ قرارته بالسرعة والوقت المناسب.
- النقص في الأدلة الإجرائية وخطط العمل التشغيلية ومنهجيات العمل.

الفرص (O) :-

- وجود أجهزة أمنية تتمتع بالإحترافية والخبرة وتمتلك الوسائل والأدوات اللازمة للحفاظ على الأمن الداخلي.
- وجود شراكات وعلاقات تعاون مع العديد من الهيئات والمنظمات المحلية والدولية .
- وجود قيادات مجتمعية داعمة لعمل الحاكم الإداري
- تبني الحكومة لمشروع التحول الإلكتروني .
- إستمرار العمل في تطبيق نهج اللامركزية .

التهديدات (T) :-

- عدم الإستقرار الأمني والسياسي والإقتصادي على المستوى الإقليمي والدولي.
- إنخفاض الدعم المالي المقدم من بعض الجهات المانحة المحلية والدولية نتيجة أزمة الإقتصاد العالمي.
- إرتفاع معدلات الفقر والبطالة وإنعكاسها على تزايد معدلات الجريمة والعنف المجتمعي.
- التعديل المستمر على بعض تشريعات الدوائر الأخرى والتي تؤثر على عمل الوزارة.
- وجود ظواهر تقلق الراحة والطمأنينة العامة في المجتمع مثل (الباعة المتجولين / إستخدام مكبرات الصوت / إطلاق العيارات النارية / التسكع والمعاكسات في الأماكن العامة).
- إنتشار ظاهرة تعاطي وتجارة وتهريب المخدرات.
- ظاهر العنف المجتمعي.

مصفوفة تعزيز نقاط القوة

نقاط القوة	طرق التعزيز
1. دعم القيادات العليا للتطوير والتحسين.	- متابعة الإدارات ومستوى إنجازها المتحقق على الخطة الإستراتيجية وخططها التشغيلية من خلال عقد لقاءات دورية بين الإدارات والقيادة العليا في الوزارة (الوزير، الأمين العام)، يتم من خلالها تقديم إيجازات من قبل المدراء والمحافظين عن الأنجازات المتحققة في وحداتهم الإدارية ومدى متابعتها.
2. وجود كوادر بشرية مؤهلة قادرة على القيام بواجباتها الوظيفية.	- إشراكهم في برامج تدريبية نوعية داخلية وخارجية للمساهمةفي تطوير قدراتهم ومهاراتهم ومعارفهم والإستفادة من نقل المعارف و الخبرات المتوفرة الى الموظفين الآخرين. - ربط الحوافز بالاداء. - دعم الإبداع والإبتكار.
3. وجود مركز تدريبي متخصص في الوزارة.	- تطوير العملية التدريبية في المركز التدريبي والإستفادة من دمج التدريب الوجاهي مع التدريب عن بعد وبما يضمن زيادة فاعلية التدريب ومشاركة أكبر عدد من المشاركين من كافة الوحدات الإدارية في الوزارة.
4. وجود منظومة إلكترونية فاعلة وكفؤة.	- إستمرار عمليات الربط الإلكتروني للوحدات الادارية التابعة للوزارة ومع الشركاء . وإستكمال أتمتة الخدمات وإتاحتها إلكترونياً لمتلقي الخدمة والإعتماد على الأنظمة والأتمتة في إنجاز العمل .
5. وجود ثقافة تنظيمية راسخة ومتميزة.	- العمل على مزيد من التحسين لبيئة العمل وتعزيز التعاون بين الموظفين وتشجيع الإبداع والإبتكار
6. التشاركية مع كافة الجهات ذات العلاقة.	- العمل على تعزيزها ومأسستها.

نقاط الضعف وفرص التحسين

نقاط الضعف	طرق التحسين
1. نقص في بعض الكوادر البشرية المتخصصة والمهن المساندة والإعتماد على 31٪ من إجمالي حجم الموظفين من خلال الإنتداب من جهات أخرى.	- تعيين موظفين جدد وخصوصاً في المهن المساندة. وإعادة توزيع الموظفين ما أمكن وإستثمار عملية التحول الإلكتروني لتقليص عدد الموظفين العاملين على تقديم الخدمات.
2. تدني حجم المخصصات المرصودة للمكافآت والتدريب والحوافز.	- زيادة المخصصات المالية ضمن موازنة الوزارة لبند المكافآت والتدريب والحوافز وضمان وجود سياسة لربطها بالأداء المتميز.
3. تشعب صلاحيات الحاكم الإداري في أكثر من تشريع.	- وضع قانون ينظم عمل وزارة الداخلية والحكام الإداريين يتم فيه جمع كافة الصلاحيات المتناثرة في العديد من التشريعات للوزارات والدوائر الاخرى. - مراجعة التشريعات التي تنظم عمل الوزارة والحكام الإداريين للوقوف على جوانب القصور في تلك التشريعات والتي قد تحول دون قيام الحاكم الاداري ببعض المهام والواجبات المناطة به.
4. ضعف آليات المتابعة والتقييم .	- إعداد منهجية خاصة بالمتابعة والتقييم. ودعم قسم تطوير الأداء المؤسسي بالكوادر البشرية المؤهلة. وربط مستوى الإنجاز في الوحدات الإدارية بتقييم اداء المدير المعني.
5. عدم ملاءمة بيئة العمل في بعض الوحدات الإدارية.	- الإستمرار في بناء وتطوير الوحدات الإدارية وتزويدها بالإحتياجات الأساسية التي تساهم في رفع قدرات تلك الوحدات الإدارية في القيام باعمالها.
6. عدم توفر بعض الدراسات والإحصائيات والبيانات اللازمة التي تمكن متخذ القرار من إتخاذ قرارته بالسرعة والوقت المناسب	- دعم قسم الدراسات وتطوير الأداء المؤسسي بالإحتياجات الأساسية اللازمة لتمكينة من القيام بعمله. وتفعيل أقسام الدراسات في المحافظات.
7. النقص في بعض الأدلة الإجرائية وخطط العمل التشغيلية ومنهجيات العمل .	- تكليف كافة المديريات والوحدات الإدارية. بعمل أدلة اجرائية وخطط تشغيلية. ومنهجيات عمل لكافة المهام التي تقوم بها .
8. ضعف في الممارسات المتعلقة بالتخطيط وإعداد الخطط التشغيلية وخطط إدارة المخاطر والازمات	- تكثيف الدورات وورش العمل التدريبية المتعلقة في التخطيط بشكل عام ومتابعة الإدارة العليا للمدراء والمحافظين حول إنجازاتهم على الخطط الإستراتيجية والتشغيلية وخطط المخاطر والأزمات وفق مؤشرات للأداء واضحة ومحددة وبما يعكس الإنجاز النوعي على تلك الخطط.

مصفوفة المبادرات الخاصة بإستثمار الفرص المتاحة

الفرص	مبادرات إستثمارها
1. وجود أجهزة أمنية تتمتع بالإحترافية والخبرة وتمتلك الوسائل والأدوات اللازمة للحفاظ على الأمن الداخلي.	- تعزيز التعاون مع الأجهزة الأمنية من خلال وضع خطط تشغيليه لتحقيق الأهداف التي توضح وتحدد الدور المناط بتلك الأجهزة وبما يضمن الكفاءة والفعالية في الإنجاز.
2. وجود شراكات وعلاقات تعاون مع العديد من الهيئات والمنظمات المحلية والدولية.	- عقد إتفاقيات شراكة مع المنظمات والمؤسسات المحلية والدولية لتعزيز قدرات الوزارة المؤسسية.
3. وجود قيادات مجتمعية داعمة لعمل الحاكم الإداري.	- إستثمار دعم القيادات المجتمعية وإشراكهم كداعم في عملية حفظ الأمن والسلم المجتمعي.
4. تبني الحكومة لمشروع التحول الإلكتروني .	- إطلاق المزيد من الخدمات الإلكترونية في الوحدات الإدارية والتعاون مع الجهات الشريكة وإمكانية الربط الإلكتروني معها.
5. إستمرار العمل في تطبيق نهج اللامركزية .	- رفع القدرات المؤسسية للوزارة من أنظمة و آليات وأدوات تعزز دور وزارة الداخلية التنموي.
6. الإستقرار النسبي للبيئة التشريعية.	- الإستثمار الأمثل للتشريعات الخاصة بعمل الحاكم الإداري بما يضمن تمكينهُ من القيام بالدور الرائد والمناط بهِ.

مصفوفة المبادرات المتعلقة بالحد من التهديدات

التهديدات	طرق الإستجابة
1. عدم الإستقرار الأمني والسياسي والإقتصادي على المستوى الإقليمي والدولي .	- تعزيزالسياسات والإستراتيجيات والإجراءات الأمنية .
2. تراجع الدعم المالي المقدم من بعض الجهات المانحة المحلية والدولية نتيجة أزمة الإقتصاد العالمي بسبب جائحة كورنا .	- إستثمار الدعم الحالي المقدم من الجهات المانحة في بناء قدرات مؤسسية تساهم في تطوير عمل الوزارة.
3. إرتفاع معدلات الفقر والبطالة وإنعكاسها على تزايد معدلات الجريمة والعنف المجتمعي .	- المساهمة في جذب الإستثمار من خلال خلق بيئة آمنة تحمي الإستثمار وتشجعه تساهم في توفير المزيد من الوظائف .
4. التعديل المستمر على بعض تشريعات الدوائر الأخرى والتي تؤثر على عمل الوزارة.	- ضرورة إشراك وزارة الداخلية في أي تعديل أو إستحداث لأي تشريع قد يمس صلاحيات وإختصاصات وزارة الداخلية .
5. وجود ظواهر تقلق الراحة والطمأنينة العامة في المجتمع مثل (الباعة المتجولين / إستخدام مكبرات الصوت / إطلاق العيارات النارية / التسكع والمعاكسات في الأماكن العامة).	- إعداد الخطط اللازمة لمواجهة هذه الظواهر من قبل أصحاب العطوفة المحافظين في الميدان بالتشارك مع مدراء الدوائر والاجهزة المعنية والعمل على إعداد كافة المتطلبات اللازمة لتفعيل الخطط للحد من هذه الظواهر .
6. إنتشار ظاهرة تعاطي وتجارة وتهريب المخدرات.	- المشاركة الفاعلة في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات.
7. ظاهرة العنف المجتمعي.	- إعداد الخطط اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة من قبل أصحاب العطوفة المحافظين في الميدان بالتشارك مع مدراء الدوائر المعنية

الأهداف الإستراتيجية

تم تحديد الأهداف الإستراتيجية للوزارة إنطلاقاً من الأهداف الوطنية للدولة الأردنية الواردة في خارطة طريق تحديث القطاع العام والبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الإقتصادي ورؤية الأردن 20-25 وبما يتوافق مع طبيعة المهام والواجبات التي تقوم بها الوزارة. ونتائج التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية بالإضافة إلى ضرورة أن تكون نتائج الأهداف الإستراتيجية للوزارة ملموسة للمواطن ولكل من هو مقيم على أرض المملكة وتساهم في رفع قدرات الوزارة وإمكانياتها المادية والبشرية بما يمكنها من تحقيق رؤيتها التي تصبوا إليها. ولقد تمثلت الأهداف الإستراتيجية لوزارة الداخلية بما يلي :-

1. الحد من ظواهر إقلاق الراحة والطمأنينة العامة في المجتمع.
2. رفع جاهزية الإستعداد للحد من المخاطر.
3. تعزيز وتطوير البيئة الداعمة لتحقيق متطلبات التنمية.
4. بناء وتطوير القدرات المؤسسية.
5. تطوير وتحسين الخدمات.

الاهداف التشغيلية :-

1. إعداد خطة إدارة المخاطر في المحافظات وتنفيذ متطلباتها.
2. إعداد خطة الطوارىء في المحافظات وتنفيذ متطلباتها.
3. إنهاء ظاهرة إطلاق العيارات النارية
4. الحد من ظاهرة العنف المجتمعي.
5. الحد من ظاهرة التسكع والمعاكسات في الأماكن العامة
6. الحد من ظاهرة إستخدام مكبرات الصوت التي تشكل مصدر قلق وزعاج للمواطنين المستخدمة من قبل الباعة المتجولين
7. الحد من ظاهرة تعاطي وتجارة وتهريب المخدرات.
8. تحديث بيانات القطاعات المختلفة على نظام (RIS) في المحافظات (نظام إدارة المعلومات الإقليمي).
9. إنتاج 12 خارطة رقمية لـ 12 محافظة متضمنة تقسيماتها الإدارية كافة.
10. إصدار دليل العنونة الوصفية الرقمية حسب التقسمات الإدارية لـ 12 محافظة
11. تأهيل وتدريب الموظفين.
12. إعداد وتطوير أدلة إجرائية لكافة الوحدات الإدارية.
13. إنشاء مباني جديدة للوحدات الإدارية في المحافظات.
14. أتمتة الخدمات وإتاحتها إلكترونياً في الوحدات الادارية
15. تطوير الأنظمة الحاسوبية في الوزارة.
16. إستكمال الربط الإلكتروني مع الشركاء بالعمل.

مصفوفة الأهداف

الأهداف الوطنية	الأهداف الإستراتيجية	الأهداف التشغيلية
المحافظة على المجتمع آمن و مستقر	رفع جاهزية الإستعداد للحد من المخاطر	إعداد خطة إدارة المخاطر في المحافظات وتأمين متطلبات تنفيذها.
		إعداد خطط الطوارىء في المحافظات وتأمين متطلبات تنفيذها.
	الحد من ظواهر إقلاق الراحة والطمأنينة العامة في المجتمع	- الحد من ظاهرة إستخدام مكبرات الصوت من قبل الباعة المتجولين
		- إنهاء ظاهرة إطلاق العيارات النارية
		- الحد من ظاهرة العنف المجتمعي.
		- الحد من ظاهرة التسكع والمعاكسات في الأماكن العامة
		- الحد من ظاهرة تعاطي وتجارة وتهريب المخدرات.
تعزيز إستخدام أدوات التخطيط الحضري	تعزيز وتطوير البيئة الداعمة لتحقيق متطلبات التنمية.	تطوير نظام أداة التنمية لجميع المحافظات.
		إستكمال بناء نظام GIS الخاص بوزارة الداخلية من أجل تحديد الحدود الإدارية وإنتاج الخرائط.
		إستكمال مشروع العنونة الجغرافية الرقمية الموحدة.
تحسين منظومة الإدارة العامة.	بناء وتطوير القدرات المؤسسية	تاهيل وتدريب الموظفين.
		إعداد وتطوير أدلة إجرائية لكافة الوحدات الإدارية.
		إنشاء مباني جديدة للوحدات الإدارية في المحافظات.
إعادة هندسة إجراءات العمليات الحكومية لتبسيطها وترشيقها وأتمتة ما أمكن منها داخل المؤسسات وفيما بينها وإدامة التحسين المستمر على الخدمات.	تطوير وتحسين الخدمات	أتمتة الخدمات في الوحدات الادارية وإتاحتها إلكترونيا
	رفع الجاهزية الإلكترونية للوزارة	تطوير الأنظمة الحاسوبية في الوزارة.
		إستكمال الربط الإلكتروني مع شركاء العمل.

مؤشرات الأداء الرئيسية

الأهداف الإستراتيجية	الأهداف التشغيلية	المؤشر	وصف المؤشر	مسؤولية القياس	سنة الأساس 2023	المستهدف			دورية القياس	الإنحراف عن قيمة الإستهداف
						2024	2025	2026		
رفع جاهزية الإستعداد للحد من المخاطر	إعداد خطة إدارة المخاطر في المحافظات وتأمين متطلبات تنفيذها.	نسبة ما هو منجز على خطط إدارة المخاطر والمتطلبات	يصف هذا المؤشر مقدار ما تم العمل على إنجازه على خطط إدارة المخاطر في المحافظات والمتطلبات اللازمة لتنفيذها الى ما هو مستهدف	مديرية الشؤون الأمنية بالتنسيق مع المحافظات	—	%50	%90	—	نصف سنوية	
رفع جاهزية الإستعداد لمواجهة الطوارئ	إعداد خطط الطوارىء في المحافظات وتأمين متطلبات تنفيذها.	نسبة ما هو منجز على خطط إدارة الأزمات والمتطلبات	يصف هذا المؤشر مقدار ما تم العمل على إنجازه على خطط الطوارىء في المحافظات والمتطلبات اللازمة لتنفيذها إلى ما هو مستهدف	مديرية الشؤون الأمنية بالتنسيق مع المحافظات	—	%50	%90	—	نصف سنوية	

الحد من ظواهر إقلاق الراحة والطمأنينة العامة في المجتمع	- الحد من ظاهرة إستخدام مكبرات الصوت من قبل الباعة المتجولين	نسبة إنحصار الظاهرة في المجتمع مقاسة بالملاحظة العامة	يصف هذا المؤشر مقدار إنحصار الظاهرة في المجتمع مقاسة بالتقدير سنوياً بما هو ملاحظ لكونها ظاهرة إجتماعية لا توجد لها بيانات يمكن القياس عليها إلى ما هو مستهدف	مديرية الشؤون الأمنية بالتنسيق مع المحافظات	—	%50	%65	%95	سنوية	
	- أنهاء ظاهرة إطلاق العيارات النارية	نسبة الإنخفاض في قضايا إطلاق العيارات النارية	يصف هذا المؤشر نسبة الإنخفاض في عدد قضايا إطلاق العيارات النارية في المحافظات إلى ما هو مستهدف	مديرية الشؤون الأمنية بالتنسيق مع المحافظات	—	%99	٪99	%99	نصف سنوية	
	- الحد من ظاهرة التسكع والمعاكسات في الأماكن العامة	نسبة الإنخفاض في قضايا التسكع والمعاكسات في الأماكن العامة	يصف هذا المؤشر نسبة الإنخفاض في عدد قضايا التسكع والمعاكسات في المحافظات إلى ما هو مستهدف	مديرية الشؤون الأمنية بالتنسيق مع المحافظات	—	%25	%75	%95	نصف سنوية	
	- الحد من ظاهرة تعاطي وتجارة وتهريب المخدرات.	نسبة الإنخفاض في قضايا المخدرات	يصف المؤشر نسبة الإنخفاض في عدد قضايا تعاطي وتجارة المخدرات في المحافظات إلى ما هو مستهدف	مديرية الشؤون الأمنية بالتنسيق مع المحافظات	—	%25	%65	%85	نصف سنوية	
	- الحد من ظاهرة العنف المجتمعي.	نسبة الإنخفاض في قضايا العنف المجتمعي	يصف هذا المؤشر نسبة الإنخفاض في عدد قضايا العنف المجتمعي في المحافظات إلى ما هو مستهدف	مديرية الشؤون الأمنية بالتنسيق مع المحافظات	—	%25	%55	%85	نصف سنوية	

تعزيز وتطوير البيئة الداعمة لتحقيق متطلبات التنمية.	تحديث بيانات القطاعات المختلفةعلى نظام RIS في المحافظات (نظام إدارة المعلومات الإقليمي).	عدد القطاعات التي سيتم تحديث بياناتها على نظام RIS ضمن إداة التنمية	يصف المؤشر عدد القطاعات التي سيتم تحديث بياناتها على نظام RIS ضمن إداة التنمية	مديرية التنمية المحلية	—	16	16	16	نصف سنوية	
	إنتاج 12 خارطة رقمية ل 12 محافظة متضمنة تقسيماتها الإدارية كافة.	عدد المحافظات التي سيتم شمولها بالنظام	يصف المؤشر عدد المحافظات التي سيتم شمولها بنظام GIS إلى ما هو مستهدف	مديرية التنمية المحلية	1	5	6	—	نصف سنوية	
	إصدار دليل العنونة الوصفية الرقمية للمحافظات	عدد المحافظات التي سيتم شمولها بالدليل	يصف المؤشر عدد المحافظات التي سيشملها دليل العنونة الوصفية الرقمية	مديرية التنمية المحلية	—	4	4	4	نصف سنوية	

بناء وتطوير القدرات المؤسسية	تأهيل و تدريب الموظفين.	عدد الموظفين الذين سيتم تدريبهم إلى	يصف المؤشر العدد الذي سيتم تدريبهم من الموظفين خلال السنوات الثلاث القادمة إلى ما هو مخطط له	مديرية الشؤون الإدارية والموارد البشرية وتطوير الأداء	350	650	650	650	نصف سنوية	
	إعداد وتطوير أدلة إجرائية لكافة الوحدات الإدارية.	عدد الوحدات الإدارية التي سيتم عمل أدلة إجرائية لها	يصف المؤشر عدد الوحدات الادارية (محافظة أو مديرية) التي سيتم عمل أدلة إجرائية لكافة المهام الخاصة بها إلى ما هو مستهدف	مديرية الشؤون الإدارية والموارد البشرية وتطوير الأداء	—	عمل أدلة إجرائية لمحافظة واحدة	عمل أدلة إجرائية لـ 50% من المديريات	إستكمال عمل أدلة إجرائية لجميع المديريات	ربع سنوية	
	إنشاء مباني جديدة للوحدات الإدارية في المحافظات.	عدد المباني التي سيتم انشاءها الى المخطط لها	يصف هذا المؤشر عدد المباني (سكن رسمي ومبنى وحدة ادارية) التي سيتم انشاءها الى ما هو مستهدف	مديرية الشؤون الادارية والموارد البشرية وتطوير الاداء	1	3	1	4	نصف سنوية	

قائمة الشركاء

الرقم	الجهة	درجة الشراكة	أدوات التواصل
.1	وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.2	وزارة الاشغال العامة والإسكان	إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.3	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.4	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.5	وزارة الإدارة المحلية	إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.6	وزارة المالية	إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.7	وزارة العمل	إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.8	المفوضية السامية لشؤون اللاجئين	إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.9	دائرة الأحوال المدنية والجوازات	إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.10	دائرة المخابرات العامة	إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.11	مديرية الأمن العام	إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.12	أمانة عمان الكبرى	إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني، تقارير
.13	المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات	إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.14	ديوان الخدمة المدنية	إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.15	ديوان المحاسبة	إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تقارير
.16	وزارة الإستثمار	إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات
.17	وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الأرهاب	إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تقارير
.18	وزارة التنمية الإجتماعية	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.19	وزارة التربية والتعليم	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني

.20	وزارة الزراعة	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.21	وزارة الصحة	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.22	وزارة الصناعة والتجارة	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.23	وزارة العدل	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.24	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.25	وزارة البيئة	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.26	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.27	وزارة الثقافة	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.28	وزارة الشباب	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.29	وزارة النقل	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.30	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.31	وزارة السياحة والآثار	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.32	وزارة المياة والري	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.33	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.34	القوات المسلحة الأردنية - الجيش العربي	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني
.35	دائرة الأراضي والمساحة	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تقارير
.36	دائرة العطاءات الحكومية	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات
.37	دائرة اللوازم العامة	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات
.38	ديوان التشريع والرأي	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات
.39	الجمعية العلمية الملكية	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني، تقارير
.40	وكالة الأنباء بترا	غير إستراتيجي	مخاطبات، تراسل إلكتروني، تقارير
.41	المركز الوطني لحقوق الإنسان	غير إستراتيجي	إجتماعات، مخاطبات، تراسل إلكتروني